

الصهيونية المعتمدة على التوسعات العسكرية المتتالية، وعلى المستوطنات التي تضيف صفة الأمر الواقع على الارض المحتلة بالقوة. ويتضح من خلال استقراء الخطط الاستيطانية في المناطق المحتلة، ومقارنتها ببعضها، انها تشكل حلقات مترابطة ومتكاملة ضمن خطة صهيونية عامّة، توضع، وتنفّذ، حسب الظروف الداخلية، والاقليمية، والدولية، ولا تعبأ بقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية، وتفرض تنفيذها بالقوة، وبأساليبها الخاصة.

ورأت الصهيونية في العمل العسكري والاستيطان ركيزتين أساسيتين لتحقيق مخططاتها التوسّعية في الأرض المحتلة، حيث ارتكز «مشروع ألون» الاستيطاني في حزيران (يونيو) ١٩٦٨، على أساس ان المستوطنات تعتبر قلاعاً حصينة تحافظ على حدود اسرائيل، وتكون بمثابة المخافر الامامية، وجرس الانذار الذي تناط به مهمة تعطيل هجوم القوات العربية<sup>(٣٤)</sup>.

ولما برزت ملامح حل سياسي في الافق، في أعقاب حرب ١٩٧٣، اتجهت سياسة الليكود والجماعات المتطرّفة الاستيطانية الى فرض واقع استيطاني في الأرض المحتلة، من شأنه ان يتحوّل الى حقوق مكتسبة وواقع دائم. وقامت تلك السياسة، التي نفّذت اثر تشكيل حكومة الليكود في العام ١٩٧٧، على انشاء سلسلة كثيفة من المستوطنات على سلاسل الجبال، لتكون حاجزاً يمكن الركون اليه في مواجهة الجبهة الشرقية العربية التي تهدّد اسرائيل. فعملت على الاستيلاء على أراضي الدولة والاراضي غير المزروعة، وتشبيد المستوطنات في الأماكن الواقعة بين التمرّكزات السكانية العربية وما حولها، للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في تلك الارض، وليصبح من الصعب على الاقلية السكانية العربية تشكيل تواصل اقليمي ووحدة سياسية، في حال تجزئتها بالمستوطنات اليهودية. ورأى الاسرائيليون انه ينبغي ان لا تكون المستوطنات معزولة، ممّا يفرض اقامة مستوطنة جديدة قرب كل مستوطنة قائمة، لتتشكّل كتلاً من المستوطنات، قد تتحوّل الى مدن في حال اندماجها الطبيعي<sup>(٣٥)</sup>.

كما يستهدف هذا المشروع اىصال سكان الارض المحتلة درجة من اليأس والاحباط في ما يخص امانهم بالعودة الى الحكم العربي، فيبدو أن بالتأقلم مع الحكم الاسرائيلي والتسليم به. وبذلك فان اسرائيل تضع ذرائع أمنية، وسياسية، ونفسية، لتنفيذ خططها الاستيطانية، الا انها تصب جميعاً في ذريعة واحدة، تنطلق من الاعتقاد بأن أرض فلسطين هي «أرض - الميعاد»<sup>(٣٦)</sup>.

ومع تزايد عدد المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة، أخذت السلطات الاسرائيلية تفكر في مستقبلها وروابطها مع الكيان الصهيوني، وخاصة بعد الاتفاق على مشروع الحكم الاداري الذاتي في كامب ديفيد. وتمشياً مع الاعتقاد الاسرائيلي بأن تشبيد المستوطنات واستمراريتها لا يتنافى مع ذلك المشروع الذي يهّم السكان العرب دون الارض، فانها عملت على تنظيمها ادارياً، من طريق انشاء مجالس محلية واقليمية فيها. كما عمدت الى تقسيم الارض المحتلة، افقياً وعمودياً، من خلال الطرق العرضية والطولية، ليتحقّق ربط المراكز الاستيطانية مباشرة بالكيان الصهيوني<sup>(٣٧)</sup>.

وفي هذا الاطار، تمّ الاعلان عن المخطط الهيكل لمنطقة وسط الضفة والمخطط الهيكل الجزيئي للطرق في العام ١٩٨٢، اللذين يتمّ تنفيذهما في الوقت الحاضر، وذلك لضمان تواصل جغرافي بين المستوطنات اليهودية والكيان الصهيوني، يحول دون ممارسة المجلس الاداري للحكم الذاتي المقترح صلاحياته على المستوطنات اليهودية، الامر الذي يبقيا خاضعة للتشريعات والادارة الاسرائيلية.

وتبعاً لسياسة الاستيطان الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة، فقد تمكّنت اسرائيل بفضل القوانين<sup>(٣٨)</sup> التي سنّتها قصد تسهيل الاستيلاء على الارض، من الاستحواذ على ٥٢ بالمئة من